

### أخفافات ترامب تهدد الاقتصاد العالمي

بنهاية سنة 2018 برزت مخاطر الرئيس الأميركي وآخفاته على الصعيدين الأميركي والدولي وأصبح هنالك خوف حقيقي من تراجع معدلات النمو في الولايات المتحدة ومن ثم الصينy ودول الاتحاد الأوروبي. لا بد من استكشاف فشل ترامب في تحقيق النتائج التي رغب في تحقيقها وأول ما يجب الانتباه له ازمة الموافقة على ارقام موازنة 2018/2019 التي كان من المفترض انجزها قبل نهاية السنة، والخلاف بين ترامب والكونغرس الذي تصبح غالبية اعضائه من الديموقراطين يوم نشر هذا المقال يهدد وسائل عمل الديموقراطية في اقتصاد يشكل نسبة 22 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، فما هي اسباب الخلاف وردود فعل ترامب؟ خلال حملته الانتخابية عام 2016 تعهد ترامب بناء جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وان يفرض على المكسيك تحمل تكاليف هذا الجدار الذي يحول دون تدفق المكسيكيين الى الولايات المتحدة بصورة غير قانونية. ومعلوم ان عدد الناطقين اللغة المكسيكية أصبح يفوق في ولاية كاليفورنيا عدد الناطقين الإنكليزية. وبلغ عدد سكان كاليفورنيا عدد سكان فرنسا. كما تعهد خفض عجز الموازنة وكان يشكو من انحدار مستويات الفائدة الى حد بعيد. اسباب تخوف ترامب من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك الى الولايات المتحدة، ولا سيما منها كاليفورنيا وتكساس، معروفة ومبررة، لكن وسائل معالجتها غير مقعنة، خصوصاً ان الولايات المتحدة مرتبطة باتفاق للتجارة الحرة مع كندا والمكسيك. حينما استشعر ترامب شعبيته من نتائج الانتخابات للكونغرس وحكم الولايات، بدأ يخشى على عهده ويتخوف من خسارة الانتخابات الرئاسية سنة 2020. وإضافة الى نتائج الانتخابات، واجه تراجعاً في الاداء الاقتصادي وعجزاً عن فرض سياساته، فراح يتخطى في البحث عن سياسات شعبوية وخارط في التعبر بتغيراته عن انه قد يغلق الحدود مع المكسيك، وتالياً يلغى اتفاق التجارة الحرة مع المكسيك. ولا بد هنا من القول ان عملاً كهذا يstem في الحد من توقعات النمو في الولايات المتحدة من معدل 3 في المئة سنوياً الى معدل 1.9 في المئة والمؤشرات متعددة. من اسباب تخوف ترامب على الصعيد الاقتصادي، التزامه خفض عجز الموازنة وارقام الموازنة العالقة في انتظار توقيعه تتخطى على عجز يساوي 980 مليار دولار أي ما يقرب من نسبة 5 في المئة من الدخل القومي، وهذه النسبة مخيفة لبلد تعتبر عملته مرتكز الايرادات العالمي. اليوم نسبة 25 في المئة من دوائر الحكومة الاميركية لا تعمل لأن ترامب لم يوقع وهدد بأنه لن يوقع مراسيم الموازنة، وهو يفترض أن الازمة ستبدو واقعة على اكتاف الديموقراطيين في حين ان المعاندة هي على كتفيه. ويزيد حرارة الموقف ان ما يهدد به ترامب يخالف الدستور الاميركي، فهو يستغل امكان عصر الاقتصاد لكسب الشعبية، في حين أنه أصبح من الواضح ان ترامب ليس مؤهلاً لقيادة بلده ضمن اصول الممارسة الديموقراطية والمسؤولية المالية العامة. بجموعة مؤشرات على الصعيد القومي بدأت تظهر مفاعيلها السلبية لسياساتاته التي تتجه نحو ارباس علاقات مع دول وکتل معينة تصب في مصلحة الولايات المتحدة بدل اعتماد سياسات تواكب مساعي العولمة التي نادى بها الاميركيون منذ سنوات، وسنعرض لإخفاقين يساهمان في تقليص فرص النمو والازدهار وتحقيق التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة. الاخفاق الاول تجلى في فشل سياسة ترامب بخفض معدل الضرائب على الشركات من أجل دفع الشركات الاميركية نحو تحويل ارباحها الناتجة من أعمالها المجمعة الخارجية وبالبلغة 1.9 تريليون دولار الى الولايات المتحدة لزيادة رساميلها وشراء قسم من سنداتها واسهمها من السوق وتالياً زيادة السيولة بعد وقف برامج المساعدات الكمية التي اقرت لمواجهة ازمة 2008 التي واجهت العالم بامكان التحول الى ازمة كساد. وزير المالية للولايات المتحدة اعتبر ان تطبيق سياسة خفض الضرائب ستsem في رفع اسعار الاسهم والسنادات وتنشيط لبورصة والاستثمار التطويري للشركات الاميركية، لكن هذه التوقعات لم تتحقق. فتحولات الشركات الاميركية من حساباتها الربحية في الخارج لم تتجاوز نسبة 10 في المئة من الاحتياطات المترکونة لديها وتخفيض هذه الارباح لشراء الاسهم من حامليها والاستثمار في تطوير التجهيز الترجمي لم تؤد الى تحسين معدل النمو أكثر من 0.7 من واحد في المئة، وبنهاية سنة 2018 كان معدل اسعار الاسهم ادنى مما كان في 2010 أي بعد سنتين من تجر الازمة المالية العالمية. خلال السنوات 2010-2018 كان معدل نمو الاقتصاد الصيني إما ثلاثة أضعاف نمو الاقتصاد الأميركي وإما على الأقل ضعفي نمو هذا الاقتصاد، وتالياً اصبح الاقتصاد الصيني القطب الثاني في مسيرة النمو العالمي. وهذا هو ترامب يؤخر ثلاثة اشهر بالاتفاق مع الرئيس الصيني تطبيق الرسوم الجمركية على المستوردات من الصين، وان هو تبرم من المحادثات مع الصينيين وعجل في فرض الرسوم الجمركية التي تقابلها اجراءات مماثلة في الصين على المستوردات من الولايات المتحدة، يواجه العالم ازمة اقتصادية قد تطول وعلى الارجح تلقي بثقلها على الاقتصاد العالمي الى حد يتجاوز ما شهدناه عام 2008. كذلك من المرجع ان تنخفض قدرة الشركات التكنولوجية الاميركية على تحويل قسم من ارباحها الى الولايات المتحدة لأن ممارسة هذه الشركات اصبحت خاضعة لقوانين احتساب الارباح بدقة في بعض الدول، وبعض ممارسات هذه الشركات مخالفة للقانون. شركة "غوغل" اخضعت لضرائب في اوروبا بلغت 5 مليارات دولار لممارستها الاحتكار، وشركة "فاليسيوك" اخضعت لضرائب

توازي 1.5 مليار دولار وإجراءات قانونية تتعلق بنشر معلومات شخصية دون استئذان أصحابها فهبطت قيمة اسهمها بنسبة 50 في المئة خلال سنة 2018.الاخفاق الثاني برز من نتائج سياسات ترامب في محاولة ضبط الهجرة الى الولايات المتحدة لاختصاصيين في برامج المعلوماتية والاطباء والمهندسين المميزين. فالولايات المتحدة أحرزت تقدماً كبيراً في مجالات برامج المعلوماتية والذكاء الاصطناعي من تدفق علماء المعلوماتية وبرامجهما من الهند والصين وكوريا وبعض البلدان الاوروبية كفرنسا. وللتذكرة تجد الاشارة الى ان شرحت chips اختزان البرامج والمعلوماتية اختر عها فرنسي. وفي نطاق تطبيق برامج المعلوماتية في التصنيع والتطوير المستمر ربما حققت المانيا خطوات تجاوزت ما حققه الاميركيون. خلال سنة 2018 ارتفع عدد العلماء في التطبيقات الالكترونية الوافدين من البلدان المشار اليها الى كندا بنسبة 50 في المئة وانخفض عدد الوافدين الى الولايات المتحدة بنسبة اكبر وذلك لصعوبة الحصول على التأشيرة الاميركية التي تسمح بالعمل والإقامة في الولايات المتحدة مقابل التسهيلات الممنوحة من كندا وحتى من الصين التي حققت خطوات بارزة، ربما من مظاهرها الواضحة تقدم مبيعات شركة "هواوي" من الهاتف المحمولة على عدد مبيعات شركة "آبل" التي تصنع "الآي فون" في الصين. موقف الرئيس ترامب من توقيع مراسم الموازنة الاميركية يضعف الثقة بالدولار وسوق الاسهم الاميركية، كما ان الضغط الدولي على شركات برامج وانتاج معدات تطبيق برامج المعلوماتية في الطب والتصنيع والتعليم سيضعف دور الشركات الاميركية التي بدا كأنها المسيطرة دولياً في هذا المجال الذي هو اوسع تأثيراً من الثورة الصناعية او اخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.أوروبا التي بدأت تشهد توسيع اعداد الاحزاب اليمينية وقوتها، والتي تشهد تطورات متسرعة على هذا الصعيد في أسوى وایطاليا وفرنسا، والتي تواجه حال انقسام عميق حيال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وامكان تعثر جهود الحفاظ على وحدة اسبانيا، غير قادرة على احتلال موقع اقتصادي عالمي يعوض انحسار الدور الاميركي، وبالتالي فإن العالم، الى ان يتعلق دونالد ترامب، مهدد بانكساف اقتصادي مخيف.